Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الفساد في تجارة الأسلحة الدولية

Corruption in International Arms Trade

فادي عبد الغني الأحمر Fadi Abdulghany Alahmar
جامعة دمشق- كلية العلوم السياسية- قسم العلاقات الدولية
Damascus University - Faculty of Political Science - Department of International Relations
Fadi_alahmar@hotmail.com

تاريخ الاستلام : 2018-11-28 تاريخ القبول : 2019-05-09

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص:

تسهم تجارة الأسلحة المشروعة والغير مشروعة- عبر الأسواق السوداء والرمادية- في مفاقمة النزاعات الدولية والحروب الأهلية، لاسيما أنها تعتمد على الفساد الحكومي، والسعي لتحقيق الربح المادي.

وفي كثير من الأحيان تنتقل الأسلحة المشروعة إلى الأسواق غير المشروعة نتيجة الفساد، كما يلعب سماسرة السلاح دوراً مهماً في الترويج للأسلحة على الصعيد الدولي- من خلال المعاملات غير الرسمية- لاسيما أن العديد من الصفقات العسكرية تتم في السوق السوداء، تحت غطاء سياسي من الدول المصدرة للسلاح، الأمر الذي يسهم في تغذية الحروب الأهلية وتهديد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

كلمات مفتاحية: الأسلحة، الفساد، السماسرة، تجارة الأسلحة المشروعة، تجارة الأسلحة الغير مشروعة.

Abstract:

legal and illegal arms transfers -through black and gray markets- contribute to exacerbating international conflicts and civil wars, especially as it depends on government corruption and Financial profit .

Legitimate weapons are often transferred to illicit markets as a result of corruption, and brokers play an important role in Promotion of arms internationally -through informal transactions – Especially that many of military deals take place on black market, With the support of arms exporting countries, which contributes to the feeding of civil wars and the threat of regional and international security and stability.

Keywords: Arms, Corruption, Brokers, Legal Arms trade, Illegal Arms trade

مقدمة:

تعدّ الأسلحة الأداة الرئيسية المستخدمة في الحروب، وغالباً ما يتم الحصول عليها من خلال المبيعات القانونية، التي تشمل صفقات السلاح ما بين الدول، أو من خلال المبيعات غير القانونية عن طريق الأسواق الرمادية أو السوداء، حيث يلعب تجار السلاح دوراً نشطاً في تجارة الأسلحة الغير مشروعة والترويج لها، بهدف نقلها إلى بعض الدول التي تخضع للحظر، والجهات الفاعلة من غير الدول، والأفراد بُغية تحقيق الربح، مما يعزز لديهم الرغبة في استمرار الحروب وإطالة أمدها.

ونظراً لعدم الشفافية في تجارة الأسلحة القانونية، نتيجة رفض بعض الدول تقديم بياناتها الخاصة بتجارة الأسلحة بما في ذلك عمليات الاستحواذ، والمشتريات الوطنية، والمساهمة في تعزيز تبادل المعلومات تتزايد حالات الفساد في صفقات السلاح بما في ذلك الصفقات القانونية.

مشكلة البحث:

تعتمد تجارة الأسلحة غير المشروعة على الفساد الحكومي فغالباً ما يقوم المسؤولون الفاسدون (الوزراء الحكوميين وموظفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخدمة المدنية والضباط العسكريين) بالمشاركة في تنظيم وتنفيذ صفقات الأسلحة من أجل الربح الشخصي.

ومن جانب أخر يسهم الفساد في انتقال الأسلحة المشروعة إلى الأسواق غير المشروعة نتيجة تلاقي مصالح الأطراف المصدرة للأسلحة مع مصالح الأطراف المستوردة لها سواء أكانوا دول أوجهات فاعلة من غير الدول.

أهمية البحث:

توفر صفقات الأسلحة فائضاً مالياً يحفز على الفساد والربح، إذ تعمل بعض الجهات المتنفذة في بعض الدول على استغلال مواقعها لتمرير الصفقات غير المشروعة بغاية الكسب المالي البحت، لاسيما أن الاتجار بالأسلحة يرتبط في كثير من الأحيان بالاتجار في مواد أخرى مثل المخدرات والألماس وغيرها.

أهداف البحث:

يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى التمييز ما بين تجارة الأسلحة المشروعة وهي تجارة متعارف عليها ما بين الدول، وضمن شرعة القانون التجاري والدولي، وفق شروط وعقود ما بين البائع والمشتري، وبأسعار متفق عليها عالمياً، أو وفق صفقات معينة تخضع لقانون العرض والطلب والسياسات والمصالح الدولية. ومابين تجارة الأسلحة الغير مشروعة والتي تم بصورة غير قانونية عبر الأسواق السوداء والرمادية، وبشكل سرّي بحيث يتوافر لها الدعم في بعض الدول ومراكز القرار مما يسهم في نجاحها وازدهارها.

ويركز هذا البحث على الوسائل التي تنتقل عبرها الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة، ويستكشف دور السماسرة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة لاسيما أنه يرتبط بأشكال الاتجار الأخرى (الألماس والذهب وتهريب البشر... وغيرها).

سؤال البحث:

ما هي أبرز أشكال تجارة الأسلحة، وما دور السماسرة فيها؟

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي الذي يعرف بأنه: "دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها وصفاً وثيقاً ويعبّر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً بغية الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم هذا الواقع وتطويره، إذ يسعى الباحث إلى وصف وتحليل أشكال الاتجار بالأسلحة على الصعيد الدولي بهدف توضيح دور السماسرة فيها.

مخطط البحث:

مقدمة:

المبحث الأول: أشكال تجارة الأسلحة

المطلب الأول: تجارة الأسلحة المشروعة

المطلب الثاني: تجارة الأسلحة الغير مشروعة

المبحث الثاني: سماسرة السلاح ودورهم في عمليات الترويج للأسلحة غير المشروعة

المطلب الأول: تحويل الأسلحة المشروعة إلى الأسواق غير المشروعة

المطلب الثاني: دور السماسرة في تجارة الأسلحة غير المشروعة

الخاتمة

نتائج البحث

قائمة المراجع

المبحث الأول: أشكال تجارة الأسلحة

يهدف هذا المبحث إلى التمييز ما بين أشكال تجارة الأسلحة والتي تنقسم إلى تجارة الأسلحة المشروعة وتجارة الأسلحة غير المشروعة.

ويمكن تعريف تجارة السلاح بوجه عام بأنها بيع السلاح بأنواعه وأشكاله المختلفة (المكونات العسكرية) من الصانع إلى المشتري مباشرة (الموردين والمتلقين)، أو بواسطة طرف آخر (القطاعين الخاص أو العام)، بشكل علني أو سري، أو قد تكون ما بين أطراف آخرين (حكوميين أو غير حكوميين) وتتم بطريقة سرية وغير شرعية.[1]

كما تعرّف وكالة مراقبة ونزع السلاح الأمريكية (ACDA) عمليات نقل الأسلحة (الواردات والصادرات من الأسلحة) بأنها: النقل الدولي (بموجب شروط المنح أو الائتمان أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقايضة أو المدفوعات النقدية) للمعدات العسكرية، التي يشار إليها عادة بـ "الأسلحة التقليدية"، وتشمل: (أسلحة الحرب، وأجزاؤها، والذخائر، ومعدات الدعم، وغيرها من السلع المعدة للاستخدام العسكري)،[2] كما يشمل ذلك، مبيعات الأسلحة والمساعدات العسكرية (قروض أو هدايا) أو المعدات ذات الاستخدام المزدوج عندما يتم تحديد مهمتها الأساسية بأنها معدات عسكرية، بالإضافة إلى (بناء مرافق الإنتاج الدفاعي ورسوم الترخيص المدفوعة لإنتاج المعدات العسكرية)، وتتضمن أيضاً الخدمات العسكرية مثل: التدريب وعمليات الإمداد وإصلاح المعدات والمساعدة التقنية.[3]

المطلب الأول: تجارة الأسلحة المشروعة

يجسّد السلاح مجمل الأدوات المستخدمة أثناء القتال لتصفية الخصم أو شل قدراته أو تدمير ممتلكاته وتجريده من موارده، ويمكن أن يستعمل السلاح لغرض الدفاع، أو الهجوم، أو التهديد، وعلى الصعيد العملي فإن تعبير السلاح يمكن أن يطلق على كل ما يمكن أن يحدث ضرراً مادياً أو معنوياً في الخصم.[4]

ويعد امتلاك الأسلحة حق مشروع لجميع الدول من خلال قوات الشرطة وقوات الجيش العسكرية، طالما أن الدولة لا تخضع لحظر (إقليمي أو دولي) على السلاح، وغالباً ما يستند نظام ترخيص التصدير إلى التشريعات الوطنية.[5]

وتشمل تجارة الأسلحة المشروعة المبيعات التي تتوافق مع القانون الدولي والقوانين الوطنية للدول المشاركة في عملية النقل- بما في ذلك دول العبور ودول إعادة الشحن- من خلال إنشاء ملفات تعريف للموردين والمتلقين الرئيسيين، ومصادر الأسلحة المتداولة قانوناً.

ولا يوجد اتفاق دولي حول أنواع الأنشطة التي تشكل تجارة الأسلحة المشروعة حيث تندرج في هذا الإطار الأسلحة المؤجرة إلى دول أخرى، الهبات والتبرعات، نقل التكنولوجيا اللازمة لإنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية؛ عمليات التحديث وقطع التبديل، والخدمات ذات الصلة في نقل المعدات العسكرية.[6]

ويشار إلى أن عدم الانفتاح والشفافية من قبل العديد من موردي ومتلقي الأسلحة بشأن حجم وقيمة صادرات وواردات السلاح يزيد من صعوبة جمع البيانات الدقيقة حول حجم تجارة الأسلحة الدولية التي بلغت بحسب بعض التقديرات حوالي 31106 مليون دولار في العام 2017.[7]

وقد شكلت الدول النامية نحو 82% من جميع اتفاقيات نقل الأسلحة في العام 2016، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بحوالي 73% من جميع اتفاقيات نقل الأسلحة في العام 2015.[8]

يشار في هذا الصدد إلى أن أكبر ستة دول مصدرة للأسلحة هي: الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، والصين حيث أن هذه الدول كانت مسؤولة عن تداول نحو 87.6% من صادرات الأسلحة الدولية في الفترة 1950- 2017.[9] حيث يتم تصدير معظم هذه الأسلحة بموجب صفقات علنية إلى الدول النامية في آسيا والشرق الأوسط وغيرها.[10]

المطلب الثاني: تجارة الأسلحة الغير مشروعة

تجري تجارة الأسلحة غير المشروعة من خلال طريقين:

- **السوق السوداء:** تتم معاملات شراء ونقل الأسلحة بطرق غير قانونية ودون موافقة الحكومة الرسمية،[11] بحيث يتم تهريب السلاح إلى العملاء بطرق سرية، مقابل الدفع إما بالعملة الصعبة أو لقاء بدل معين قد يكون المخدرات أو بعض المعادن الثمينة أو أي بدل آخر يتفق عليه، سياسياً كان أم أمنياً، أو أي سلعة أخرى موازية، وغالباً ما تنتشر الأسواق السوداء في الدول الفاسدة.
- **السوق الرمادية:** تتم عمليات شراء ونقل السلاح بمعرفة الحكومة الرسمية عن طريق أنشطة شبه قانونية يتم من خلالها استغلال الثغرات في القوانين الوطنية والدولية.[12]

وتعرّف منظمة مسح الأسلحة الصغيرة عمليات الاتجار غير المشروع بالأسلحة بأنها "عمليات مخالفة صريحة للقوانين الوطنية أو الدولية ودون موافقة الحكومة الرسمية أو السيطرة عليها". وبالتالي، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة أمر معقد إلى حد كبير، فعادة ما تشمل عمليات نقل الأسلحة "الحكومات أو وكلائها أو الأفراد الذين يستغلون الثغرات القانونية ويتعمدون الالتفاف على القوانين والسياسات الوطنية أو الدولية (في السوق الرمادية)، أو انتهاك القوانين والأنظمة الدولية (في السوق السوداء)، وذلك بهدف تعظيم المكاسب الشخصية.[13]

وعلى الرغم من أن معظم صفقات الأسلحة غير المشروعة تنطوي على أسلحة صغيرة وذخائر، تباع عبر السوق الرمادية نتيجة سهولة إخفاءها ونقلها وتهريبها بسبب صغر حجمها، فإن الأسلحة الثقيلة، وخاصة قطع الغيار، يتم نقلها أكثر فأكثر عبر السوق السوداء.[14]

ولعل أبرز الطرق المستخدمة في توجيه الأسلحة عبر الأسواق الرمادية والسوداء:[15]

- استخدام وثائق شحن مزيفة عبر تبديل بوالص الشحن المتعلقة بشحنة الأسلحة.
- تغيير نوعية السلع والبضائع المشحونة فتصبح قطع غيار أو آلات زراعية أو خردة من خلال وضع علامات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجارية خاطئة، إذ شهدت مطارات أوروبا الشرقية حركة متزايدة لتصدير "معدات زراعية" إلى عدة دول في قارة أفريقيا وتحديداً جمهورية الكونغو مقابل شحنات من المواد الأولية يتم تصديرها إلى روتردام في هولندا باسم أحد المسؤولين الروس الذي يعود ويسوقها لحساب المافيا الروسية.

- الشحنات المخفية والمهربة فيكون الشحن عبر مطار أو مرفأ في دولة أخرى أي تحت تعريف الترانزيت. ويظهر جلياً أنه خلال هذه المرحلة من الترانزيت يتم تغيير وجهة "البضائع المشحونة"، وتبديل اسم مرفأ التسليم ويمكن أن تتكرر هذه العملية مرات عدة حتى يضيع أي أثر للوجهة النهائية التي تأخذها الأسلحة.
- اللجوء إلى المعاملات المالية السرية التي تخفي الأموال المستخدمة أو الناتجة عن البيع غير المشروع، أو إتباع نظم المقايضة في الدفع عبر تمويل نشاطات لسلع ممنوعة أخرى مثل: المخدرات والأموال المزيفة والرقيق الأبيض والألماس، وتتم عمليات المقايضة بين مجموعات متنوعة تعمل في أسوق الظل هذه، على سبيل المثال: يوجد تعاون بين المافيا الألبانية والمافيا التركية، ونتيجة هذا التعاون تصرّف المافيا الألبانية المخدرات القادمة عبر تركيا، وتؤمن وصولها إلى الأسواق الأوربية في مقابل الحصول على أسلحة تقوم ببيعها لكافة الأطراف المتحاربة في دول يوغسلافيا السابقة.[16]

وفي مثل هذه العمليات يكون المُصدّر مغطى قانونياً تجاه سلطات دولته ودفاتره صحيحة وشحنة الأسلحة تكون قانونية تماماً، وحتى في حال تم الكشف عن شحنة الأسلحة فهو غير مسؤول عنها بعد تسليمها لوسيط الشحن.

وبالمقابل، قد تسعى بعض الدول إلى استخدام عمليات نقل الأسلحة السرية كأداة للسياسة الخارجية في محاولة لدعم القوات المتمردة أو الثورية التي تقاتل ضد الحكومات المعادية، أو لتسليح الحكومات التي تحارب المقاتلين المتمردين. إذ تميزت فترة الحرب الباردة بشكل خاص بالعديد من عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة، حيث قامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق بتسليح حلفائهم في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.[17]

وعلاوة على ذلك، كان لتحويلات السوق الرمادي أكبر الأثر في حالات النزاع المسلح أي عندما تقوم الحكومات بإمداد الأسلحة بشكل فعال و غير مباشر إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تشارك فعلياً في الصراعات داخل الدول أو فيما بينها. وعلى النقيض من ذلك، فإن عمليات النقل عبر السوق السوداء لها تأثير كبير على العنف والإجرام في المجتمع المدني.[18] ولذلك، فإن السوقان مترابطان على نحو متشابك.

المبحث الثاني: سماسرة السلاح ودورهم في عمليات الترويج للأسلحة غير المشروعة

يوضح هذا المبحث الطرق والوسائل التي تنتقل عبرها الأسلحة من الطرق القانونية إلى السوق غير المشروعة، ثم يقدم لمحة عامة عن قنوات الأسلحة غير المشروعة مع مناقشة دور سماسرة السلاح في عمليات الترويج للأسلحة، خاصة مع اندلاع العديد من النزاعات وتصاعد وتيرة العنف حول العالم.

وقد لعب العديد من سماسرة السلاح دوراً بارزاً في ذلك من خلال بيع وشحن منظومات الأسلحة المتواجدة ضمن مخازن السلاح المتقادمة في دول الكتلة السوفيتية، كما حافظ العديد من الأفراد ذوي الارتباط الجيد الذين كانوا يديرون أسلحة إما الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي، أو كليهما، خلال الحرب الباردة على صلاتهم بعد الحرب الباردة ووجدوا أن صفقات الأسلحة غير المشروعة كانت مربحة للغاية، وتوفر فائضاً مالياً يحفز على الفساد والربح.

وأخيراً، يوضح هذا المبحث كيف يمكن لسماسرة السلاح التعامل مع الشبكات القانونية لأغراض غير قانونية، وكيف يمكن للحكومات أن تستخدم نفس الشبكات والطرق لنقل الأسلحة إلى السوق غير المشروعة.

المطلب الأول: تحويل الأسلحة المشروعة إلى الأسواق غير المشروعة

يحدد الخبراء مجموعة من العوامل التي تسهم تحول الأسلحة المشروعة إلى الاتجار غير المشروع من خلال:[19]

- قيام بعض المسؤولين الحكوميين الفاسدين ببيع الأسلحة لتحقيق مكاسب شخصية: على سبيل المثال: اتهام عدد من المسؤولين الأوكرانيين بالتورط بشكل مباشر في نقل الأسلحة الأوكرانية وبشكل غير مشروع إلى مواقع محظورة مثل سيراليون وكرواتيا والعراق وأفغانستان،[20] كما أوردت منظمة هيومن رايتس ووتش، أمثلة أخرى من بينها بيع الدبابات البلغارية إلى إثيوبيا وأوغندا، وكذلك بيع الذخيرة والعربات المدرعة الروسية إلى بوروندي،[21] يذكر أنه في العام 1998، بلغ عدد حالات سرقة الأسلحة النارية من الوحدات العسكرية الروسية 1352 حالة، وقد ارتكب معظم هذه السرقات جنود روس، لأسباب ترتبط بالحوافز الاقتصادية والصلات بالجريمة المنظمة.[22]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قيام بعض المسؤولين الفاسدين بتلقي الرشاوى للتغاضي عن وثائق الأسلحة والسماح بالشحنات غير القانونية للمضي قدماً دون تدقيق. على سبيل المثال، اتهام بعض المسؤولين في الحكومة الصربية خلال العام 2002 بنقل 50 طناً من المعدات العسكرية الصربية للمتمردين الليبيريين، وذلك من بلغراد إلى ليبريا عبر كينشاسا باستخدام شهادة المستعمل النهائي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في انتهاك واضح لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة في العام 1992.[23]
- ضعف الضوابط الناظمة لتملك الأسلحة: تنتشر في جميع أنحاء العالم الضوابط المحلية التي تحكم حيازة الأسلحة النارية وملكيتها، وهي مصممة عادة للحد من إمكانية وصول هذه الأسلحة إلى المستخدمين غير المسؤولين،[24] لكن قد تؤدي التشريعات والأنظمة الوطنية الضعيفة التي تحكم نقل الأسلحة وحيازتها إلى تحويل الأسلحة بطرق غير مشروعة إلى السوق السوداء، لاسيما في الدول التي تمتلك تعاني من قلة الموارد اللازمة للسيطرة على الأسلحة والتحكم في نقلها،[25] كما تسمح الثغرات القانونية للأشخاص الذين يتمتعون بخلفية قانونية بشراء الأسلحة بطريقة مشروعة، وإعادة بيعها للأشخاص غير القادرين على شرائها، هذا "التحول الشرائي" هو وسيلة هامة في تحول الأسلحة المشروعة لتصبح غير مشروعة.[26]
- تعرض بعض ترسانات الأسلحة الحكومية للسرقة:
  - سواء من قبل المواطنين، فعلى سبيل المثال، بعد الاضطرابات المدنية التي وقعت في ألبانيا خلال العام 1997، اقتحم السكان الغاضبون مؤسسات الدولة ونهبوا مستودعات الذخيرة الحكومية، ووفقاً للأرقام الرسمية الصادرة بعد إجراء جرد كامل في عام 1998، بلغ العدد الإجمالي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي نهبت من مستودعات ومخازن الحكومة 549775 قطعة سلاح.[27]
  - أو عن طريق الجنود أو حراس الأمن (من خلال إغرائهم بالرشاوى) عبر تحويل الأسلحة المسروقة بطريقة غير مشروعة إلى السوق السوداء خصوصاً أثناء الأزمات الحكومية الداخلية، وتعد أوكرانيا مثال على ذلك إذ قدرت لجنة برلمانية أوكرانية في العام 1998، أن قيمة مخزونات أوكرانيا العسكرية بلغت 89 مليار دولار عند استقلالها في العام 1992، وقد خلصت اللجنة إلى أنه خلال ست سنوات سرقت أسلحة من المخزونات الأوكرانية بلغ مجموعها نحو 32 مليار دولار وأعيد بيعها في الخارج، وكان هذا التحقيق هو الوحيد الذي بحث تدفقات الأسلحة غير المشروعة ولم يتخذ أي إجراء بشأن النتائج التي توصلت إليها اللجنة.[28]
- جمع الأسلحة بشكل قانوني بناء على طلب من الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من خلال شرائها من السوق السوداء بثمن بخس، وإعادة بيعها مرة أخرى إلى وكالة إعادة الشراء لمضاعفة سعرها، ومن ثم شراء أسلحة غير مشروعة أخرى بالمال الذي حصلوا عليه،[29] وتشير دراسة أجراها البنك الدولي لسبعة مشاريع من هذا القبيل في أنغولا، وتشاد، وموزامبيق، ونيكاراغوا، وبنما، وأوغندا، وزمبابوي إلى أن الأسعار المقدمة للبنادق والذخائر ينبغي أن تكون أعلى بكثير من سعر السوق السوداء، وأن يكون هناك عفواً كاملاً لمن يعيدون أسلحتهم.[30]

المطلب الثاني: دور السماسرة في تجارة الأسلحة غير المشروعة

تعرّف اللائحة النموذجية لمنظمة الدول الأمريكية "وسيط السلاح" أو السمسار بأنه: أي شخص طبيعي أو اعتباري، يتفاوض أو يرتب بالنيابة عن الآخرين عمليات البيع والشراء أو عمليات نقل الأسلحة النارية أو أجزائها أو مكوناتها أو ذخائرها مقابل أجر أو عمولة أو نوع من الرسوم أو أي اعتبار آخر،[31] ولا يشترك السماسرة بالضرورة في أنشطة غير مشروعة، لأن بعض عناصر الأسلحة قد تكون مرخصة من قبل الحكومات المشاركة في الصفقات التي تتم بصورة قانونية.

كما أنشأ السماسرة شركات وهمية متعددة، بل وأحياناً مشروعة، في عدة دول من أجل توفير خدمات الشحن والنقل باستخدام الطائرات والسفن ووسائط النقل الأخرى بهدف نقل الأسلحة المخفية بين البائعين والمشترين. ويسعى بعض سماسرة السلاح المعروفين إلى التوسط لإتمام صفقات الأسلحة في جميع أنحاء العالم، وقد نشطت أعمال العديد من سماسرة الأسلحة البارزين خلال الحرب الباردة واستمروا في ترتيب وتوجيه عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة بعد ذلك.

وكذلك، يقوم سماسرة الأسلحة وشركاتهم بأنشطتهم غير المشروعة باستخدام أساليب مختلفة للتحايل على النظام القانوني عند استيرادهم أو تصديرهم أو شرائهم أو بيعهم أو نقلهم أو توريدهم أو تسليمهم للأسلحة من أو إلى أطراف أخرى بشكل غير قانوني،[32] وذلك بإعداد وثائق مزورة ليجري نقل الشحنة كما لو أن البنود مشروعة أو من خلال إجراء عمليات نقل متعددة، وغالباً ما تشمل عمليات التحويل محطات توقف في الدول التي تتميز بضعف القوانين اللازمة لتحديد واعتراض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأنشطة غير القانونية، كما يمكن للسماسرة تمويل المعاملات السرية، من خلال تنظيم المدفوعات عن طريق بعض المصرفيين، أو من خلال الحسابات المصرفية السرية.[33]

ولعل أبرز الأمثلة على أولئك السماسرة "**فيكتور بوت**" الذي قام بتوفير قنوات غير قانونية لبيع الأسلحة في جميع أنحاء العالم، ويعتبر "**بوت**" متخصص في كسر الحظر الدولي على الأسلحة، وملتزم بسرعة التسليم الكامل، وهو أمر لا يمكن لمنافسيه القيام به.[34]

حيث وفر "**بوت**" شحنات الأسلحة إلى عدة مناطق تخضع لحظر دولي على السلاح في نهاية العام 1990 بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وسيراليون. ففي الفترة الممتدة بين تموز 1997 وتشرين الأول 1998، وثقت الأمم المتحدة قيام "**بوت**" بتسليم سبعة وثلاثين شحنة أسلحة من بلغاريا إلى توغو لدعم المتمردين في الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا (يونيتا)، وقد استخدم "**بوت**" شهادات المستخدم النهائي المزورة من توغو من خلال شركة تدعى KAS الهندسية لتسهيل أعماله.[35]

وفي العام 2000، بدأ "**بوت**" التعامل مع رئيس ليبيريا "**تشارلز تيلور**" الذي أراد شراء طائرات مروحية لمحاربة جيش الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وقد رتب "**بوت**" وشريكه التجاري "**سانجيفان روبراه**" لشراء الأسلحة جنباً إلى جنب مع قطع الغيار الأخرى (الأنظمة المضادة للدبابات والمضادة للطائرات، والصواريخ، والسيارات المدرعة، والمدافع الرشاشة، والذخيرة) من الكتلة السوفيتية السابقة، حيث وصلت الأسلحة إلى ليبيريا على متن طائرة بوت الخاصة، تحت غطاء شركات San Air, Centre African Airlines, West Africa Air Services ,Abidjan, New Millennium, في انتهاك لحظر الأمم المتحدة على الأسلحة. وبالمقابل، دفع ثمن الأسلحة بالألماس بغرض بيعها بسهولة.[36]

وقد توقفت أنشطة "**بوت**" بعد إيقافه في تايلاند بتاريخ 6 آذار 2008 بتهمة محاولة شراء أسلحة بقيمة 5 ملايين دولار وإعادة تسليمها لميليشيا القوات المسلحة الثورية الكولومبية "**فارك**"، وهي جماعة متمردة في كولومبيا مدرجة ضمن قائمة الإرهاب الأمريكية،[37] وحكم عليه في العام 2012 بالسجن 25 عاماً من قبل محكمة فيدرالية أمريكية.[38]

ومن بين سماسرة الأسلحة البارزين "**ليونيد مينين**" الذي قام في العام 1999 بتسليم 68 طناً من الأسلحة، بما في ذلك صواريخ أرض-جو والأسلحة المضادة للدبابات، إلى "**تشاكي تايلور**"، ابن رئيس ليبيريا الأسبق "**تشارلز تايلور**"، لاستخدامها من قبل الجبهة المتحدة الثورية في ليبيريا، حيث اشترى "**مينين**" شهادة مستخدم نهائي مزورة من بوركينا فاسو، واستخدم طائرة خاصة لإتمام عمليات التسليم.[39]

كما استخدم "**مينين**" وثائق مزورة في منتصف العام 2000 لنقل 113 طناً من الأسلحة إلى ليبريا، وتداول "**مينين**" مقابل ذلك الألماس.[40]

وفي تشرين الثاني 2003، وبعد تحقيق دام تسعة أشهر، اعتقلت المخابرات الأمريكية بالتعاون مع السلطات في الفلبين، "**فيكتور انفانت**"، وهو مواطن أمريكي ولد في الفلبين ويحمل الجنسية الأمريكية بتهم تتعلق بالاتجار بالمخدرات وتزويد منظمة أبوسياف الإرهابية بالأسلحة في الفلبين، وأغلق الاعتقال منظمة Methamphetamine and Firearms التي شحنت المخدرات والبنادق بطرق غير مشروعة ما بين الولايات المتحدة والفلبين.[41]

وبالنظر إلى الأنشطة العالمية لسماسرة الأسلحة، فإن قلة من الدول في جميع أنحاء العالم وضعت قوانين تنظم أنشطة السمسرة، بل إن عدداً أقل من الدول قد وضع ما يسمى بقواعد "خارج الإقليم" التي تدعي الاختصاص على أنشطة السمسرة التي يقوم بها مواطنوها بغض النظر عن مكان حدوثها. فالولايات المتحدة على سبيل المثال، لا تنظم فقط عمليات السمسرة في الولايات المتحدة، بل تمتد ولايتها لتشمل أنشطة الوساطة التي يقوم بها المواطنون الأمريكيون العاملون في الخارج.[42]

وعلى الرغم من الجهود الدولية الرامية إلى: (مراقبة تجارة الأسلحة، وخلق اتفاقية نموذجية بشأن تسجيل سماسرة الأسلحة، وقمع السمسرة غير المرخصة، إلى جانب فرض العقوبات الجنائية على المنتهكين)، ترفض العديد من الدول تناول مسألة السمسرة في الأسلحة.[43]

خاتمة:

من غير الممكن النظر إلى تجارة السلاح على أنها مجرد عمل تجاري، هدفه الربح فحسب، لكونه يدخل في سياسات واستراتيجيات الدول الكبرى، وتحالفاتها مع الدول التي لا تنتجه، بل تجهد لشرائه، لذلك فهي تمنحه لبعضها لقاء تأييد سياساتها الإقليمية أو الدولية، وهي تبيعه لمن يقدر على دفع ثمنه نقداً، أو على فترات وعقود طويلة الأجل، وذلك انسجاماً مع مصالحها، وتوجهاتها، تحت شعارات شتى، منها: حماية الديمقراطية، أو محاربة الإرهاب و التطرّف، أو الشراكة الإستراتيجية الخ... ولكن الهدف الحقيقي هو حماية مصالح هذه الدول الكبرى، ولو كان ذلك على حساب الشعوب الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي نهاية المطاف، ما دامت الدول لا تضع تدابير رقابة وطنية شاملة مناسبة لتنظيم عمل سماسرة الأسلحة وأنشطتهم، سيواصل سماسرة الأسلحة غير المشروعة استغلال الثغرات والتناقضات الناجمة عن الفجوات القانونية، لنقل عملياتهم إلى المناطق ذات القوانين الأضعف والأقل رقابة على تجارة الأسلحة في المستقبل.

نتائج وتوصيات البحث:

على الرغم من أن تجارة الأسلحة غير المشروعة تشكل جزءاً صغيراً نسبياً من تجارة الأسلحة الدولية، إلا أنها أحد أبرز أسباب عدم الاستقرار حول العالم.

إن غياب الشفافية في تجارة الأسلحة القانونية، وضعف الضوابط الوطنية والإقليمية والدولية القائمة والمقترحة يزيد من الفساد في تجارة الأسلحة، لاسيما في ظل الافتقار إلى الدعم من كبار منتجي الأسلحة ومورديها ومصدريها.

لذلك، لابد من:

- تنظيم السمسرة في الأسلحة وحيثما أمكن ذلك (الواردات، والنقل العابر، والشحن العابر).
- منع تحويل الأسلحة المشروعة إلى الاتجار غير المشروع أو الاستخدام غير المشروع.
- وقف أعمال الفساد في تجارة الأسلحة وتعزيز الشفافية من قبل الدول، ومحاسبة المتورطين في الصفقات المشبوه والغير مشروعة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- "**الأسلحة النارية .. طبيعتها وأنواعها**"، موقع الكتروني: صحيفة المدى الالكترونية، العدد (3295)، 2015/2/22
http://www.almadapaper.net/ar/news/482259/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9--%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87%D8%A7
- أحمد علو (2010)، "تجارة السلاح". (بيروت: مجلة الجيش اللبناني، العدد 305).
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD
- "**تقرير فريق الخبراء المقدم عملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (2001) بشأن ليبريا**"، مجلس الأمن، S/2001/1015، 26 تشرين الأول 2001
http://repository.un.org/bitstream/handle/11176/31533/S_2001_1015-AR.pdf?sequence=1&isAllowed=y

References

books:

- FRAH D., **Blood From Stones: The Secret Financial Network of Terror.** Broadway Books, New York, 2004, 225 p.
- LUMPE L., Running Guns: The Global Black Market in Small Arms. Zed Books, London, 2000, 256 p.
- Small Arms Survey., Small Arms Survey 2001: Profiling the Problem. Graduate Institute of International Studies, Geneva, 2001, 32 p. **http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2001/en/Small-Arms-Survey-2001-Chapter-05-EN.pdf**
- Small Arms Survey., Small Arms Survey 2003: Development Denied. Graduate Institute of International Studies, Geneva, 2003, 22 p. **http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2003/en/Small-Arms-Survey-2003-Chapter-08-EN.pdf**
- STOHL R & GRILLOT S., **The International Arms Trade.** Polity Press Cambridge, 2009, 278 p.
- STOHL R, SCHROEDER M & SMITH D., The Small Arms Trade: A Beginner's Guide. Oneworld Publications, Oxford, 2016,178 P.
- U.S. Arms Control and Disarmament Agency (ACDA)., 1997- **World Military Expenditures and Arms Transfers 1996**. US Government Printing Office, Washington, DC, 192 p. **https://www.state.gov/documents/organization/185645.pdf**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Organized Crime in the Western Balkan Region, organized by the HUMSEC project (Austria, 23-25 November, 2006). **http://www.humsec.eu/cms/fileadmin/user_upload/humsec/Workin_Paper_Series/Working_Paper_Anastasijevic.pdf**

- "**Background Paper: The U.S. Approach to Combating the Spread of Small Arms**", U.S Department of State, Fact Sheet, Bureau of Political-Military Affairs, Washington, DC, June 2, 2001 https://2001-2009.state.gov/t/pm/rls/fs/3766.htm
- BROMLEY M., **Arms Brokering Controls in the Americas and the Caribbean and a Future ATT.** The United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR), Geneva, 2011. **http://www.unidir.org/files/medias/pdfs/background-paper-arms-brokering-controls-in-the-americas-and-the-caribbean-and-a-future-att-mark-bromley-eng-0-266.pdf**
- CAIRNS E., **Arms Without Borders: Why a Globalised Trade Needs Global Controls.** Control Arms Campaign, Oxfam International, 2 October, 2006, 43 p. **https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/Arms%20Without%20Borders.pdf**
- Human Rights Watch., **Arsenals on the Cheap: NATO Expansion and the Arms Cascade**", A Human Rights Watch Short Report, New York, 1999. **https://www.hrw.org/reports/1999/nato/Nato994-01.htm#P50_2835**
- "**Ice Arms & Strategic Technology Investigations**", Fact Sheet, U.S. Immigration and Customs Enforcement (ICE), October 2005. https://fas.org/asmp/resources/govern/109th/ICEinvestigationsoct05.htm
- MARIÑO B & Others, **EMUN 2016, Security Council - Tracking of Illegal Arms Trades following the Collapse of the soviet union.** 2016, 18 p.
- U.S. Arms Control and Disarmament Agency (ACDA)., World Military Expenditures and Arms Transfers 1999-2000. US Government Printing Office, Washington, DC, 2002, 200 p. **https://fas.org/asmp/profiles/wmeat/WMEAT99-00/WMEAT99-00.pdf**

Magazines:

- FARAH D & BRAUN S., The Merchant of Death. *Foreign Policy*, (No. 57, 2006), 38-49 P. **http://blog.douglasfarah.com/pdfs/bout.pdf**
- HOLTOM P & BROMLEY M, The International Arms Trade: Difficult to Define, Measure, and Control. *Arms Control Association*, (Vol.40, 2010), 14 p. https://www.researchgate.net/publication/265643460
- MAURICIO G & OLVERA B., **The Security Council and the Illegal Transfer of Small Arms and Light Weapons to Non-State Actors.** *Mexican Law Review* (Vol.6, No. 2, 2014), 230 p. **http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1870057816300130#!**
- MARSH N., Two Sides of the Same Coin? The Legal and Illegal Trade in Small Arms. *The Brown Journal of World Affairs* (Vol.9, No.1, 2002), 217-228 P.
- SCHROEDER M & STOHL R., **Small Arms, Large Problem: The International Threat of Small Arms Proliferation and Misuse.** *Arms Control Association journal*, Arms Control Today, Washington, DC (Vol.36, No.5, 2006). **https://www.armscontrol.org/act/2006_06/SmallArmsFeature**
- STOHL R & TUTTLE D., **The challenges of small arms and light weapons in Africa.** *Conflict Trends*, Issue 1, 2009.

Conferences, Reports and Papers:

- ANASTASIJEVIC D., **Organized Crime in the Western Balkans**, Working Paper for the First Annual Conference on Human Security, Terrorism and

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- FREEZE C., **Merchant of Death arrested in Thailand.** Website: The Globe and Mail Inc, 2008. **https://www.theglobeandmail.com/news/world/merchant-of-death-arrested-in-thailand/article1052637/**
- GILSON D, Ukraine: Cashing in on Illegal Arms. Website: Public Broadcasting Service, Frontline World, 2002. **http://www.pbs.org/frontlineworld/stories/sierraleone/context.html**
- KUZIO T, Ukraine: Look into Arms Exports. Website: The Christian Science Monitor, 2002. **https://www.csmonitor.com/2002/0212/p09s02-woeu.html**
- MORRIS H, **The Legal vs. the Illegal Arms Trade.** Website: The New York Times, 2012. **https://rendezvous.blogs.nytimes.com/2012/04/06/the-legal-vs-the-illegal-arms-trade/**
- "**TIV of arms exports from the top 6 largest exporters, 1950-2017**", Website: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) **http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_toplist.php**
- SOERGEL A, "**America's Arms Exports Dominate Despite Global Competition**", Website: U.S. News & World Report, 2016.
- https://www.usnews.com/news/articles/2016-12-27/americas-arms-exports-dominate-despite-global-competition
- TAYLOR R, **Countries Listed by Foreign Office as Poor on Human Rights Invited to Arms Trade Fair.** Website: The Guardian, 2005. https://www.theguardian.com/uk/2005/sep/13/politics.armstrade
- ZAHORSKY R, **The Global Market for Small Arms and Light Weapons.** Law of Nation building, Website: kentlaw, 2005. **http://www.kentlaw.edu/perritt/courses/seminar/2005-spring-papers/zahorsky-https://www.essarp.org.ar/wp-content/uploads/2016/04/Security-Council-Tracking-of-Illegal-Arms-Trades-following-the-Collapse-of-the-soviet-union.pdf**
- Freeman S., How big is the international arms trade?. World Peace Foundation, 2018. **https://sites.tufts.edu/wpf/files/2018/08/How-big-is-the-International-Arms-Trade-20180725-f.pdf**
- "**Security Council Extends Sanctions Against Liberia Until 7 May 2004, Unanimously Adopted Resolution 1478 (2003)**", United Nations: Meetings Coverage & Press Releases, SC/7752, 5 June 2003. https://www.un.org/News/Press/docs/2003/sc7752.doc.htm
- STOHL R, **U.S. Policy and the Arms Trade Treaty**, working paper, Chatham House, 2010, 59 p. http://ploughshares.ca/wp-content/uploads/2012/08/WP10.1.pdf
- The World Bank., "Demobilization and Reintegration of Military Personnel in Africa: The Evidence from Seven Case Studies", Africa Regional Series Discussion Paper, Report No: IDP- 130, Washington, D.C, 1993. http://siteresources.worldbank.org/INTCPR/882635-1120216203830/20626336/IDP0130.pdf
- "Turning the page: small arms and light weapons in Albania", Small arms and security in South Eastern Europe, Report , Center for Peace and Disarmament Education, Tirana, 2005. **https://www.files.ethz.ch/isn/15132/Albania.pdf**
- WOOD B & PELEMAN J, **Brokering Arms for Genocide, in The Arms Fixers: Controlling the Brokers and Shipping Agents**. NISAT & BASIC, Oslo & Washington, DC, 1999.

Websites:

- "**Control Measures**", website: Small Arms Survey, n.d http://www.smallarmssurvey.org/regulations-and-controls/control-measures.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش:

[1] أحمد علو: "**تجارة السلاح**" (بيروت: مجلة الجيش اللبناني، العدد 305، تشرين الثاني 2010).
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD

[2] U.S. Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), World Military Expenditures and Arms Transfers 1996 (Washington, DC: US Government Printing Office, 1997), p. 189
https://www.state.gov/documents/organization/185645.pdf

[3] U.S. Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), World Military Expenditures and Arms Transfers 1999-2000 (Washington, DC: US Government Printing Office, 2002), p.197
https://fas.org/asmp/profiles/wmeat/WMEAT99-00/WMEAT99-00.pdf

[4] "**الأسلحة النارية .. طبيعتها وأنواعها**"، موقع الكتروني: صحيفة المدى الالكترونية، العدد (3295)، 2015/2/22
http://www.almadapaper.net/ar/news/482259/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9--%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87%D8%A7

[5] Nicholas Marsh, "Two Sides of the Same Coin? The Legal and Illegal Trade in Small Arms", The Brown Journal of World Affairs (Volume IX, Issue 1, Spring 2002), p. 217
https://www.brown.edu/initiatives/journal-world-affairs/sites/brown.edu.initiatives.journal-world-affairs/files/private/articles/9.1_Marsh.pdf

[6] Paul Holtom and Mark Bromley: "The International Arms Trade: Difficult to Define, Measure, and Control", Arms Control Association, July/August 2010, p.1
https://www.researchgate.net/publication/265643460

[7] Sam Freeman "**How big is the international arms trade?**", World Peace Foundation, 2018
https://sites.tufts.edu/wpf/files/2018/08/How-big-is-the-International-Arms-Trade-20180725-f.pdf

[8] Andrew Soergel, "**America's Arms Exports Dominate Despite Global Competition**", Website: U.S. News & World Report, December 27, 2016
https://www.usnews.com/news/articles/2016-12-27/americas-arms-exports-dominate-despite-global-competition

[9] "**TIV of arms exports from the top 6 largest exporters, 1950-2017**", Website: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)
http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_toplist.php

[10] Mariño B and Others, EMUN 2016, Security Council - Tracking of Illegal Arms Trades following the Collapse of the soviet union, p.6
https://www.essarp.org.ar/wp-content/uploads/2016/04/Security-Council-Tracking-of-Illegal-Arms-Trades-following-the-Collapse-of-the-soviet-union.pdf

[11] Rachel Zahorsky, "**The Global Market for Small Arms and Light Weapons, Law of Nation building**", May 20, 2005
http://www.kentlaw.edu/perritt/courses/seminar/2005-spring-papers/zahorsky-Seminar%20Paper%20on%20Global%20Arms%20Trade.htm#_ftn96

[12] Rachel Stohl, U.S. Policy and the Arms Trade Treaty, working paper, Chatham House, April 2010, p. 9
http://ploughshares.ca/wp-content/uploads/2012/08/WP10.1.pdf

[13] Small Arms Survey 2001: Profiling the Problem (Geneva: Small Arms Survey, Graduate Institute of International Studies, 2001), p. 167
http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2001/en/Small-Arms-Survey-2001-Chapter-05-EN.pdf

[14] Michael Klare, "The Subterranean Arms Trade: Black-Market Sales, Covert Operations and Ethnic Warfare", in: Andrew J. Pierre, ed. Cascade of Arms: Managing Conventional Weapons Proliferation (Washington D.C: Brookings Institution Press, 1997), pp. 46-47

[15] Rachel Stohl and Suzette Grillot, The International Arms Trade (Cambridge: Polity Press, 2009), pp. 100-102

[16] Dejan Anastasijevic, Organized Crime in the Western Balkans, Working Paper for the First Annual Conference on Human Security, Terrorism and Organized Crime in the Western Balkan Region,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[28] TarasKuzio, "Ukraine: Look into Arms Exports", The Christian Science Monitor, February 12, 2002 **https://www.csmonitor.com/2002/0212/p09s02-woeu.html**

[29] Small Arms Survey 2003: Development Denied (Geneva: Small Arms Survey, Graduate Institute of International Studies, 2003), p. 269 **http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2003/en/Small-Arms-Survey-2003-Chapter-08-EN.pdf**

[30] The World Bank, "Demobilization and Reintegration of Military Personnel in Africa: The Evidence from Seven Case Studies", Africa Regional Series Discussion Paper, Report No: IDP- 130, Washington, D.C., October 1993, pp. ix, 32 **http://siteresources.worldbank.org/INTCPR/882635-1120216203830/20626336/IDP0130.pdf**

[31] Mark Bromley, Arms Brokering Controls in the Americas and the Caribbean and a Future ATT (Geneva: The United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR), April 2011), p.7 **http://www.unidir.org/files/medias/pdfs/background-paper-arms-brokering-controls-in-the-americas-and-the-caribbean-and-a-future-att-mark-bromley-eng-0-266.pdf**

[32] Op. cit., Lora Lumpe, Running Guns: The Global Black Market in Small Arms, pp. 13-14

[33] Brian Wood and Johan Peleman, "Brokering Arms for Genocide", in The Arms Fixers: Controlling the Brokers and Shipping Agents (Oslo and Washington, DC: PRIO, NISAT and BASIC, 1999). **https://files.prio.org/Publication_files/NISAT/Arms Fixers/Introduction.html**

[34] Douglas Farah and Stephen Braun, "The Merchant of Death", Foreign Policy, No. 157, November-December 2006), p. 45 **http://blog.douglasfarah.com/pdfs/bout.pdf**

[35] Colin Freeze, "**Merchant of Death arrested in Thailand**", Website: The Globe and Mail Inc, March 7, 2008 **https://www.theglobeandmail.com/news/world/merchant-of-death-arrested-in-thailand/article1052637/**

[36] تقرير فريق الخبراء المقدم عملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (2001) بشأن ليبريا، مجلس الأمن، 26 تشرين الأول 2001، S/2001/1015 **http://repository.un.org/bitstream/handle/11176/31533/S_2001_1015-AR.pdf?sequence=1&isAllowed=y**

[37] Rachel Stohl and Doug Tuttle, "**The challenges of small arms and light weapons in Africa**", Conflict Trends, Issue 1, JAN 2009, p.21

[38] Harvey Morris: "**The Legal vs. the Illegal Arms Trade**", The New York Times, 6/4/2012

organized by the HUMSEC project (Austria, 23-25 November 2006), p.4 **http://www.humsec.eu/cms/fileadmin/user_upload/humsec/Workin_Paper_Series/Working_Paper_Anastasijevic.pdf**

[17] Gustavo Mauricio and BastienOlvera, "**The Security Council and the Illegal Transfer of Small Arms and Light Weapons to Non-State Actors**", Mexican Law Review (Vol. 6, No. 2, January-June 2014), p.230 **http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1870057816300130#!**

[18] Op. cit.,Small Arms Survey 2001: Profiling the Problem, p.167 **http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2001/en/Small-Arms-Survey-2001-Chapter-05-EN.pdf**

[19] Rachel Stohl, Matt Schroeder and Dan Smith, The Small Arms Trade: A Beginner's Guide (Oxford: Oneworld Publications, 2006), p.13

[20] Dave Gilson, "Ukraine: Cashing in on Illegal Arms", Website: Public Broadcasting Service, Frontline World, May 2002. **http://www.pbs.org/frontlineworld/stories/sierraleone/context.html**

[21] Human Rights Watch, "**Arsenals on the Cheap: NATO Expansion and the Arms Cascade**", A Human Rights Watch Short Report (New York: Human Rights Watch, April 1999) **https://www.hrw.org/reports/1999/nato/Nato994-01.htm#P50_2835**

[22] Op. cit.,Small Arms Survey 2001: Profiling the Problem, p. 178 **http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2001/en/Small-Arms-Survey-2001-Chapter-05-EN.pdf**

[23] "**Security Council Extends Sanctions Against Liberia Until 7 May 2004, Unanimously Adopted Resolution 1478 (2003)**", United Nations: Meetings Coverage & Press Releases, SC/7752, 5 June 2003. **https://www.un.org/press/en/2003/sc7752.doc.htm**

[24] Control Measures, website: Small Arms Survey, n.d **http://www.smallarmssurvey.org/regulations-and-controls/control-measures.html**

[25] Op. cit.,Rachel Stohl, Matt Schroeder and Dan Smith, The Small Arms Trade, p. 43-44

[26] Lora Lumpe, Running Guns: The Global Black Market in Small Arms (London: Zed Books, 2000), p. 107

[27] "Turning the page: small arms and light weapons in Albania", Small arms and security in South Eastern Europe, Report (Tirana: Center for Peace and Disarmament Education, December 2005), p. 6 **https://www.files.ethz.ch/isn/15132/Albania.pdf**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

https://rendezvous.blogs.nytimes.com/2012/04/06/the-legal-vs-the-illegal-arms-trade/

[39] مرجع سابق، تقرير فريق الخبراء المقدم عملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (2001) بشأن ليبريا، مجلس الأمن، 26 تشرين الأول 2001، S/2001/1015

http://repository.un.org/bitstream/handle/11176/31533/S_2001_1015-AR.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[40] Douglas Farah, Blood From Stones: The Secret Financial Network of Terror (New York: Broadway Books, 2004), p. 45

[41] "**Ice Arms & Strategic Technology Investigations**", Fact Sheet, U.S. Immigration and Customs Enforcement (ICE), October 2005

https://fas.org/asmp/resources/govern/109th/ICEinvestigationsoct05.htm

[42] "Background Paper: The U.S. Approach to Combating the Spread of Small Arms", U.S Department of State, Fact Sheet, Bureau of Political-Military Affairs, Washington, DC, June 2, 2001

https://2001-2009.state.gov/t/pm/rls/fs/3766.htm

[43] Matt Schroeder and Rachel Stohl, Small Arms, Large Problem: The International Threat of Small Arms Proliferation and Misuse, Arms Control Association journal, Arms Control Today, Washington, DC , June 1, 2006

https://www.armscontrol.org/act/2006_06/SmallArmsFeature

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com